حقق شعبنا أروع انتصاراته بإنجاز الوحدة.. الهدف الاستراتيجي للثورة اليمنية والحلم التاريخي العظيم للشعب
علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية
14 أكتوبر
الإثنين 16 نوفمبر 2009 م - العدد (14648) السنة الحادية و الأربعون

وزير الإعلام في ندوة الصحافة اليمنية في ظل الوحدة .. النجاحات والإخفاقات

ارتفاع سقف الحريات الصحفية زاد من عدد الصحف الصادرة

القيادة السياسية تشرع لحماية مهنة الصحافة وترعى الصحفيين

■ وزير الإعلام في ندوة الصحافة اليمنية في ظل الوحدة .. النجاحات والإخفاقات

■ جانب من الحضور

صنعاء /سبأ/سمير الصلوي :

أكد وزير الإعلام حسن أحمد اللوزي أن الحقوق الصحافة في اليمن مكفولة للجميع،مستدلاً بصدور عدد الصحف اليمنية الصادرة تجاوزت 400 صحيفة .

وقال الوزير لدى افتتاحه بصنعاء أمس ندوة " الصحافة اليمنية في ظل الوحدة.. النجاحات والإخفاقات " التي نظمتها وزارة الإعلام إنه تم خلال هذا العام التصريح لـ(22) صحيفة ومجلة ما بين حزبية وأهليه وتابعة لمنظمات المجتمع المدني وهناك المزيد من الطلبات لمنح التراخيص لإصدار صحف أو مجلات .

الصحافة وحريتها من أعظم الشواهد والبراهين على نهج الديمقراطية ومكانة الحرية في اليمن

الحقوق مكفولة للجميع ولا يجوز ممارستها على حساب الآخرين

الكتابات المحرضة على العنف والكراهية محظورة في كافة القوانين

وأشار إلى أن صحيفة رسمية خامسة إلى جانب الصحف الرسمية الثورة، الجمهورية، 14اكتوبر، والسياسية والتي تتمثل في صحيفة 30 نوفمبر ستصدر قريبا من المكلا عن دار بالكثير كما وجه الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية واتخذ مجلس الوزراء قرارا بذلك ، على الرغم من إننا كنا نأمل أن تصدر في نهاية هذا الشهر مع أفراح شعبنا العظيم بالعيد الثاني والأربعين للاستقلال .

وأوضح اللوزي أن الندوة تنظر بإمعان إلى زاويتين متعارضتين ومتناقضتين هما النجاح والإخفاق بالنسبة لممارسة مهنة الصحافة في اليمن في ظل الوحدة المباركة ودولتها الفتية الناهضة ومجتمعها الحيوي التعددي الحر بكل ما تعنيه تلك العبارات من الدلالات السياسية والاجتماعية التي تؤازرها الشواهد العظيمة في كافة المجالات والميادين .

وأضاف إن الصحافة وحريتها تعد من أعظم الشواهد المعاشة التي يعتز بها ونعتبرها في مقدمة البراهين العملية على منهج الديمقراطية وعلو شان ومكانة الحرية في اليمن .

وقال وزير الإعلام انه يجب الاعتراف بوجود الإخفاق وان نلقي بتبعات الإخفاق على جهة بعينها مهما كانت تحيط بها الأسباب والشبهات، لكن علينا الاستعداد المطلق لتحمل المسؤولية في مقارعة تلك الأسباب والشبهات حماية لمهنة الصحافة واحتراما والتزاما بقدسية الحرية أولا بصورة مطلقة كما هي فطرة الخالق سبحانه وتعالى مستعرضا دور القيادة السياسية ممثلة بفخامة رئيس الجمهورية في التشجيع على ممارسة مهنة الصحافة وحمايتها والقيام برعاية الصحافيين، وكذا حرصا لسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في هذا الجانب .

منوها بهذا الصدد بإقرار النظام الخاص بالتوصيف الوظيفي لقطاع الإعلام برغم الظروف المالية الشديدة التي تمر بها اليمن حيث كان لإصرار و حسم دولة رئيس الوزراء الفضل الكبير في انجاز هذا المكسب لكل الإعلاميين والصحافيين .

و تطرق وزير الإعلام إلى جرائم النشر في الصحافة واستهانة البعض بالمحظورات الصحفية التي نص عليها قانون الصحافة والمطبوعات لافتا إلى حرص الوزارة على تطبيق القانون إيمانا منها بان ذلك سوف يعمل على ترشيد العاملين في مهنة الصحافة وحماية هذه المهنة من المتطفلين عليها والذين ادركتهم حرفة اللعن والسباب والابتزاز، كما أن ذلك سوف يساعد على تجويد ممارسة حرية الصحافة ومنع التعسف في استخدام السلطة الرابعة .

وتابع الوزير قائلا : أن الحقوق مكفولة للجميع ولكن لا يجوز أن تأتي ممارسة الحق على حساب حقوق الآخرين أو المساس بكرامتهم الإنسانية وحرياتهم الخاصة أو الإضرار بالمصلحة العليا للشعب أو المساس بالوحدة الوطنية .

وبين بهذا الخصوص أن من يقترف أية جريمة من جرائم النشر المحددة في القانون النافذ لا بد أن يساءل وللسلطة القضائية أن تقول حكمها النهائي والملزم للجميع خاصة أن القانون وجد أصلا لحماية الصحفي ورعايته الصحافة وصيانة امن وسلام المجتمع .

وأكد وزير الإعلام أن الكتابات المحرضة على العنف والكراهية والبغضاء والحرب والعنصرية والإساءة إلى الدين محظورة في كافة القوانين ذات الصلة ومجرمة في جميع قوانين العقوبات وفي وثيقة العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية .

وناقشت الندوة التي رأسها وزير الإعلام سبع أوراق عمل،الأولى من نائب رئيس الهيئة العليا لمكافحة الفساد الدكتور بلقيس أبو إصبع حول دور الإعلام في تعزيز جهود الهيئة لمكافحة الفساد ، استعرضت فيها أهمية الشراكة بين الإعلام والهيئة في كشف مكامن الفساد الذي يعيق التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في اليمن .

واكدت أن الإعلام يعد محورا هاما في الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد التي سيتم إطلاقها في ديسمبر القادم، لسرعته في إيصال المعلومة الحقيقة التي يعول عليها أن تكون رافدا لمكافحة الفساد .

و أوضحت أن الهيئة أنشأت إدارة لتلقي البلاغات، حيث يتم التأكد من صحتها خاصة ما ينشر في الصحف والمواقع الالكترونية باعتبار أن أي بلاغ ينشر في الصحف هو بلاغ رسمي يتم التحري بشأنه .

و بينت بهذا الخصوص انه تم إحالة 11 قضية فساد إلى النيابة العامة، وقضايا أخرى تحقق حاليا فيها من أصل 33 بلاغاً وصلها سواء عبر أشخاص أو الفاكس أو الصحف والمواقع الالكترونية .

وتحدثت أبو اصبع عن دور الهيئة خلال الفترة الماضية في إيجاد اللوائح وتفعيل قانون مكافحة الفساد وعكسها على الاتفاقيات الدولية والتوعية والتثقيف بالقوانين عن مكافحة الفساد .. داعية إلى سن قانون الحصول على المعلومات وإيجاد مدونة سلوك .

أما الورقة الثانية المعنونة بـ" صحافة الوحدة .. ودور نقابة الصحفيين في تنظيم المهنية " لنقيب الصحافيين ياسين المسعودي التي ألقاها نيابة عنه الوكيل الأول للنقابة سعيد ثابت فقد تطرقت إلى الأوضاع التي تعيشها الصحافة اليمنية خاصة الالكترونية في ظل الوحدة من حيث تنظيم و تأطير أدائها التعبيري شانها شأن الصحافة الورقية .

وعرضت الورقة الجهود التي بذلتها النقابة لإطلاق مبادرة الصحافة الأخلاقية وإعلان تشكيل اللجنة الوطنية الخاصة بها بالتعاون مع الاتحاد الدولي للصحافيين، والتي كان من بين أهم ما أكدت عليه المبادرة التزام جانب الحقيقة والمصلحة الوطنية في عملية النشر الصحفي فضلا عن مساعيها في تعديل قانون الصحافة والمساهمة في مشروع قانون المعلومات والاضطلاع بدورها في مشروع قانون الإعلام المسموع والمرئي والعمل على انجاز ميثاق الشرف الصحفي وإخراجه إلى حيز التمثل المهني .

في حين تناولت الورقة الثالثة المقدمة من وكيل وزارة الإعلام المساعد للشئون القانونية والمرأة والطفل فتحية عبدالواسع قانون الصحافة والمطبوعات ومدى تطبيقه على الواقع وإمكانية تطويره في ضوء المستجدات الحالية .

واستعرضت التطور الذي شهدته الصحافة اليمنية عقب صدور قانون الصحافة في مجال حرية الإصدار الصحفي وتعزيز حرية التعبير وحق الرد والتصحيح كما تناولت في نفس الوقت المعوقات الرئيسية للنشاط الصحفي المتمثلة في عدم وضوح حدود حرية التعبير وعدم دقة الحقوق والواجبات والأدوار المناطة بالدولة وأفراد المجتمع وغيرها .

الورقة الرابعة المقدمة من رئيس تحرير صحيفة الوحدة الحكومية الأسبوعية حسن عبدالوارث بعنوان " هل نجحت الصحافة المحلية حقا في تشكل رأي عام ضاغط إزاء القضايا التي تهم المجتمع؟ " أكد فيها انه منذ إعلان الوحدة في 22 مايو 90م شهدت اليمن إفرازا غير مسبوق في تاريخه لجهة إصدار المطبوعات الصحافية فاق بما لا يقاس ما شهدته اليمن في العهد القديم الاستعمار والإمامة .

مؤكدا في ورقته أن الصحافة الرسمية والحزبية والخاصة لم تتأسس لها بعد القواعد والشروط التي تكسبها هوية ديمقراطية ومهنية خالصة حتى يتسنى لها الإسهام الفاعل والمؤثر الايجابي في العملية المجتمعية برمتها وفي تحولاتها المتلاحقة وبالذات التحولات الديمقراطية على نحو يبلغ من السلامة والصحة والتميز والجودة أقصى ما يمكن لها البلوغ وبالتالي الإسهام في صناعة القرار أو صياغة الرأي العام .

فيما نوهت الورقة الخامسة لرئيس تحرير صحيفة الشارع علي السقاف حول دور الإعلام في تشكيل رأي عام ضاغط، باتساع هامش الحريات بعد قيام الجمهورية اليمنية في 22 مايو 1990م الأمر الذي أدى إلى بروز عدد لافت من الصحف التي لم تكن لتظهر لولا المناخ الجديد الذي فرضه واقع الوحدة وما شمله من متغيرات عدة.

وقسم علي السقاف الصحف الأهلية إلى أهلية مستقلة، أو شبه مستقلة بحسب قربها من هذا الحزب أو ذاك، مقابل أن القائمين على بعض الصحف الرسمية لا يفرقون بين صحافة الدولة و صحافة الحزب الحاكم ما أدى إلى عزوف كثير من القراء عن تلك الصحف.

و استدرك رئيس الشارع بالقول :و للإنصاف فقد بدأت بعض الصحف الرسمية تغير من سياستها وخطابها الإعلامي مما جدد وعزز الثقة بها.

وأكد أن بإمكان الصحف الرسمية استقطاب المزيد من القراء إذا ما أتاحت الفرصة لكل الكفاءات الصحفية بعيدا عن الولاءات الحزبية مع إفراد مساحات للكتاب والصحفيين من ذوي الرأي حتى وإن كان رأيا معارضا مع فتح باب النقد للظواهر السلبية والممارسات والتجاوزات الخاطئة في جميع قطاعات الدولة ومؤسساتها.

وعبر عن الأمل في أن يتم فتح الباب لإنشاء إذاعات وقنوات خاصة حتى لا يبقى الفضاء والأثير حكرا على الإعلام الرسمي شريطة أن تلتزم هذه الإذاعات والقنوات بقانون يحدد ضوابط وأداء الوسائل بما لا يتعارض مع الدستور و القيم والأخلاق والتقاليد اليمنية النابعة من الدين الإسلامي الحنيف.

ودلل على موضوع الورقة حول دور الإعلام في تشكيل رأي عام ضاغط من خلال تحليل تعامل الصحافة المحلية بمختلف أطيافها وانتماءاتها مع أحداث صعدة عبر ما كتبته الصحف منذ بداية الإحداث.

وبين علي السقاف أن صحف المشترك ومواقعها الالكترونية كانت تنشر أخبار اعتقالات ما كانوا يسمون حينها بالشباب المؤمن وبشكل متحيز بسبب تغليب العواطف على العقول.

وأفاد بأنه في فترة توليه رئاسة تحرير صحيفة الوحدوي لسان حال التنظيم الناصري ما كان يرد إلى الصحيفة من أخبار اعتقالات عدد من أعضاء الشباب المؤمن كان يسارع بالتوجيه بإبراز إخبارهم باعتبارهم "فتية آمنوا بربهم و رفعوا شعار الموت لأمريكا .. الموت لإسرائيل» .

وأشار إلى انه بعد أن بدأت أحداث ما سميت بالحرب الأولى وما تبعها من حروب كان خطاب صحف المشترك و بعض الصحف الأهلية القريبة منها يبدي تعاطفا ملحوظا مع الحوثيين.

وتطرق علي السقاف إلى آلية الحوثيين الإعلامية وما كان لها من دور كبير في خلق ذلك التوجه لدى تلك الصحف فضلا عن رغبة بعض صحف المعارضة والأهلية في مكايدة نظام الحكم دون أن تولي أدنى اعتبار لتداعيات ذلك الخطاب المتحيز .

وذكر أنه في المقابل كان الإعلام الرسمي يتعاطى مع ما يدور بـ" الحساسية المطلوبة" و هو ما أثر في التعاطي من قبل الجميع على الشارع، وجعل الكثير منهم يبدون تعاطفا زائدا مع الحوثيين ومطالبهم، التي كانت حتى وقت قريب تتلخص في نظر الكثير بالسماح لهم بممارسة شعائرهم وطقوسهم وكأنهم أقلية مضطهدة، خاصة مع تكثيف بعض الصحف المعارضة والأهلية نشر أخبار ومعلومات ضخمتها الآلة الإعلامية الحوثية.

واعتبر السقاف أن "الخطاب الإعلامي الرسمي بدأ يأخذ منحى مختلفا في التعاطي مع أحداث صعدة تمكن من كشف الحقائق والتعامل مع ما يدور بشفافية ووضوح أكثر أدى إلى تغيير العديد من المفاهيم حول أحداث صعدة وحقيقة حركة الحوثيين والمخاطر والأضرار التي تسببت بها حركتهم".

فيما ركزت الورقة السادسة لرئيسة تحرير صحيفة يمن تايمز نادية السقاف على إظهار "مدى نجاح الصحافة المحلية في تشكيل رأي عام ضاغط إزاء القضايا التي تهم المجتمع"من خلال التأكيد على دور الصحافة في عدد من بلدان العالم في تشكيل رأي عام تجاه عدد من القضايا.

وأوضحت الورقة العوامل التي تمكن الصحافة من تكوين رأي عام منها الاستمرار في ترديد تلك الوسائل لرأي معين قد لا يحظى بقاعدة شعبية مع إغفال غيره من الآراء التي قد تكون أكثر مصداقية، ما يوجب الالتزام بالمصداقية والمسئولية الإعلامية في التناول والمعالجة.

ودعت إلى ضرورة الالتزام بالصحافة المسئولة والهادفة للإسهام في حل كثير من قضايا المجتمع والعمل على تجاوز معوقات البناء والتنمية ومقومات النهوض بالإنسان والوطن.

وبينت ما يمكن للصحافة الأهلية أن تقوم به في تشكيل الرأي العام عبر الالتزام بالمصداقية والمسئولية الإعلامية لتحقيق النجاح المطلوب.

الورقة الأخيرة للأستاذ بكلية الإعلام جامعة صنعاء الدكتور عبد الملك الدناني حول دور الصحافة في تشكيل الرأي العام قدمت تلخيصا لدراسة أجراها الدكتور عن واقع الصحف المحلية أكد من خلالها أن الصحافة اليمنية شهدت تطورا ملحوظا منذ إعادة تحقيق الوحدة بسبب إقرار الدستور نظام التعددية السياسية والحزبية الأمر الذي انعكس على حرية الرأي والتعبير.

وبين الدكتور الدناني أن التطور الصحفي تجسد في الزيادة العددية للإصدارات الصحفية التي تجاوزت 400 صحيفة ومجلة، وأن محدودية الانتشار يمثل أبرز تحدي يواجه الصحف اليمنية ويقلل من تأثيرها في تشكيل الرأي العام.

وأثريت الندوة بمداخلات ومناقشات حول مواضيع الأوراق وما تضمنته من رؤى ومعلومات، أكدت جميعها على ضرورة النهوض بواقع الصحافة وتعزيز دورها لتبني قيم المجتمع وهمومه وتطلعاته في جميع الاتجاهات.

في حلقة نقاشية خاصة بموائمة القوانين اليمنية

البان تؤكد أهمية موائمة التشريعات الوطنية مع القوانين الدولية

صنعاء/سبأ:

نظمت وزارة حقوق الإنسان أمس حلقة نقاشية خاصة بمواءمة القوانين اليمنية مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي وقعت عليها اليمن .

استعرضت الحلقة التي نظمت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي بمشاركة 40 من أعضاء من مجلس النواب والجهات ذات العلاقة التقرير الأول حول مواءمة القانون اليمني مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية .

وفي الافتتاح أكدت وزيرة حقوق الإنسان الدكتورة هدى علي ألبان أهمية مواءمة التشريعات الوطنية اليمنية مع الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها..مشيرة إلى الوزارة تولي هذا الموضوع اهتماما خاصا وتضعه على رأس أجندة خططها في المرحلة المقبلة .

وبينت أن الوزارة تتنبى بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تنفيذ مشروع المواءمة القانونية كون احترام مبادئ حقوق الإنسان ملزمة للدول التي صادقت عليها والتي تعتبر اليمن جزء منها.

فيما أكد ممثل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة المدير القطري "سيافا رامشاندران" وكبيرة المستشارين الفنيين غريتي موزنقو ضرورة تعزيز العلاقة بين الوزارة والبرنامج الإنمائي لدعم القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان في مراحله المختلفة.. موضحين أهمية مؤاءمة التشريعات الوطنية للمعاهدات الدولية .

■ وزيرة حقوق الانسان خلال الحلقة النقاشية حول القوانين اليمنية

■ جانب من الحضور